S

الأمم المتحدة

Distr.
GENERAL

S/25228
3 February 1993
ARABIC
ORIGINAL: ENGLISH

مجلس الأمن

رسالة مؤرخة ٣ شباط/فبراير ١٩٩٣ موجهة الى
رئيس مجلس الأمن من القائم بالأعمال بالنيابة
للبعثة الدائمة لرومانيا لدى الأمم المتحدة

إلحاقا برسالتي المؤرخة ٣٠ كانون الثاني/يناير ١٩٩٣ (S/25227) ، وبالاشارة الى بيان رئيس مجلس الأمن المقدم الى وسائط الإعلام في ٢٨ كانون الثاني/يناير ١٩٩٣ (S/25190) ، يشرفني أن أنقل اليكم نص مذكرة بشأن الأعمال والتدابير الملموسة التي اتخذتها حكومة رومانيا لتنفيذ الحظر المفروض على يوغوسلافيا ، وبشأن ما يلزم رومانيا من مساعدة في هذا المجال .

وكما ورد في رسالتي السابقة وكذلك في المذكرة ، أود أن أغتنم هذه الفرصة لأكرر ثانية النداء الذي وجهته حكومة رومانيا لمضاعفة الوجود الدولي الرامي الى رصد التقيد بنظام الجزاءات ولتوفير الدعم الفعال للسلطات الرومانية فيما يتعلق بتنفيذ الحظر . وتتسم المساعدة الدولية بأهمية قصوى نظرا لأن هذه هي المرة الأولى التي تتعرض فيها رومانيا لحالة على هذا الشكل من التعقيد والصعوبة ونظرا لأنها لا تمتلك ما يكفي من الوسائل لمواجهة الظروف السائدة .

وفي هذا السياق ، أود أن أعرض أيضا على مجلس الأمن والدول الأعضاء فيه الاقتراح الوارد في المذكرة المرفقة وهو يتعلق ، في جملة أمور ، بأهمية وجود الأمم المتحدة في منطقة الوصل بين رومانيا وأوكرانيا على نهر الدانوب .

وسأغدو ممتنا لم تكرمتم بتعميم هذه الرسالة بوصفها وثيقة من وثائق مجلس الأمن .

(توقيع) فاليريو فلورين
القائم بالأعمال بالنيابة



040293

040293 040293 93-06936

مرفق

## مذكرة مؤرخة ٣٠ كانون الثاني/يناير ١٩٩٣ بشأن الأعمال والخطوات الملموسة التي اتخذتها حكومة رومانيا لتنفيذ الحظر المفروض على يوغوسلافيا وبشأن ما يلزم رومانيا من مساعدة في هذا المجال

### أولا - التدابير القانونية التي اتخذتها حكومة رومانيا

١ - عقب اتخاذ مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة للقرار ٧٥٧ (١٩٩٢) في ٣٠ أيار/مايو ١٩٩٢ ، وهو القرار الذي أقام حظرا كاملا تاما على يوغوسلافيا ، قامت حكومة رومانيا في ٣ حزيران/يونيه ١٩٩٢ بإصدار إعلان أعربت فيه عن تصميمها على الامتثال لهذا الحظر . وفي الوقت نفسه جرى توضيح أنه نظرا للعواقب الخطيرة التي تؤثر على الاقتصاد الوطني فإن حكومة رومانيا تحتفظ بالحق بالمطالبة بتعويضات وفقا للمادة ٥٠ من ميثاق الأمم المتحدة . وقد قدمت الى لجنة مجلس الأمن المنشأة عملا بالقرار ٧٢٤ (١٩٩١) بشأن يوغوسلافيا في ٢٩ كانون الثاني/يناير ١٩٩٣ مذكرة تبين قيمة الخسائر المباشرة وغير المباشرة التي نزلت برومانيا عام ١٩٩٢ نتيجة للالتزام بالحظر .

٢ - وامتثالا لقرار الحكومة ، أصدر جميع الوزراء المعنيين أوامر تتعلق بالتقيد بالحظر ، كل في قطاعه ، وقد صدرت توجيهات دقيقة في هذا الخصوص (لكل من وزارة التجارة ووزارة الصناعة ووزارة المالية والإدارة العامة للجمارك ووزارة الزراعة ووزارة النقل ووزارة الداخلية) . وعلى صعيد الحكومة أنشئت فرقة عمل تضم ممثلين عن جميع الوزارات المعنية .

٣ - وفي ٢٠ حزيران/يونيه ١٩٩٢ ، قدمت حكومة رومانيا الى مجلس الأمن مذكرة (S/24142) حول التدابير المتخذة فيما يتعلق بالقرار ٧٥٧ واتبعت هذه المذكرة بإضافة في ١٥ تموز/يوليه ١٩٩٢ (S/24142/Add.1) عرضت بالتفصيل التدابير التي تم اتخاذها لاحقا . وفي الوقت نفسه أعلنت الحكومة عن استعدادها لقبول الخبراء الدوليين لمساعدة السلطات الرومانية .

٤ - وفي ٢٠ آب/أغسطس ١٩٩٢ أصدرت حكومة رومانيا تعليمات مفصلة جديدة بغية تعزيز التدابير المتخذة امتثالا للحظر وتدعيم الهياكل المقامة سابقا لضمان المراقبة الصارمة لحركة المرور الدولية في نهر الدانوب وذلك بالتعاون مع الدول الشاطئية المجاورة .

٥ - وفي ١٨ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٢ وعملا بقرار مجلس الأمن ٧٨٧ (١٩٩٢) ، المتخذ في ١٦ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٢ ، وضعت حكومة رومانيا تدابير والتزامات وافية يتعين على المؤسسات الرومانية الالتزام بها وبموجبها كما أصدرت المقرر ٧٧١ المؤرخ ١٨ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٢ .

## ثانيا - الاجراءات والتدابير العملية

٦ - وعلى هذا الأساس تم اتخاذ الخطوات اللازمة لإيقاف السفن الناقلة للحمولات من يوغوسلافيا واليها ولحظر عمليات النقل من يوغوسلافيا أو إليها ولمنع نقل الأموال أو أي نشاط تجاري مما يتصل بالهيئات القانونية في يوغوسلافيا أو مواطنيها . ونتيجة لذلك أخضعت لعمليات التفتيش الجمركي ٥٨٨ ٤ سفينة و ٢٢٣ ٤ عربة من عربات النقل البري .

٧ - وخلال هذه الفترة قدمت الى ميناء غالاتي سفن ترفع أعلاما مختلفة ومعظمها أوكرانية وتنقل الحمولات المحظورة بموجب القرار ٧٨٧ (١٩٩٢) وذلك بدون موافقة من لجنة الجزاءات التابعة لمجلس الأمن . وقد حظرت السلطات الرومانية عبور هذه السفن للقطاع الروماني من نهر الدانوب (غالاتي - اورسوفا) وعمدت الى إعادتها أو احتجازها في موانىء رومانية .

٨ - ونظرا لكثرة السفن في ميناء غالاتي ، أصبح الزحام في مرسى الميناء شديدا للغاية مما جعل من المستحيل القيام بحركات الدوران اللازمة وأعاق الاتصالات اللاسلكية ، مما أدى الى ظهور خطر التعرض للحرائق وللتلوث مما له عواقب كارثية وصعوبات كبرى بالنسبة لحركة المرور في النهر . وقد بذلت السلطات الرومانية كل ما يمكن من الجهود لتنظيم هذه الحالة الخطيرة . وأصدرت لجنة جزاءات مجلس الأمن موافقتها على السماح لجميع الصنادل اليوغوسلافية الفارغة بعبور القطاع الروماني من نهر الدانوب . أما الصنادل اليوغوسلافية المحملة فقد اقتيدت الى منطقة ايواء على مقربة من ميناء برايلا .

٩ - وخلال شهري تشرين الثاني/نوفمبر وكانون الأول/ديسمبر ١٩٩٢ ، احتجزت في ميناء غالاتي خمس سفن ترفع العلم اليوغوسلافي ، وهي فيليبتس وأوراساتش وكومانوفو وبيهاتش وكايماكالان ومعها ٤٠ من الصنادل التي حملت في موانىء أوكرانية بمنتجات نفطية . أما الوجهة النهائية المزعومة لهذه السفن والصنادل فقد ذكر أنها ميناء فيدين البلغاري ولكن لم تبرز أية وثائق لاثبات ذلك عند إجراء التفتيش .

## ثالثا - انتهاكات السفن اليوغوسلافية للحظر والتدابير التي اتخذتها السلطات الرومانية

١٠ - استفادت القاطرة اليوغوسلافية بيهاتش من السماح بالعودة الى ميناء التحميل (وهو ميناء ريني بأوكرانيا) فطلبت بتاريخ ٢٤ كانون الثاني/يناير ١٩٩٣ الاذن بالمغادرة وذلك بقصد حماية الصنادل اليوغوسلافية التي تتمركز في الميناء الأوكراني خلال فصل الشتاء . وفي ١٩ كانون الثاني/يناير ١٩٩٢ عادت القاطرة المذكورة الى ميناء غالاتي مع قافلة تضم ٤ من الصنادل محملة بالمنتجات النفطية ولكنها رفضت أن تخضع لمكتب رئيس الميناء وواصلت طريقها . وعلى فترات قصيرة بعد ذلك عمدت السفن اليوغوسلافية الأخرى الراسية في برايلا بموجب أوامر من السلطات الرومانية الى الخروج بالقوة وغادرت تابعة القاطرة بيهاتش .

١١ - وعلى طول القطاع الروماني من نهر الدانوب حاولت السلطات الرومانية ، وهي مكاتب رئيس الميناء وموظفـــو الحدود والجمارك ، إقامة اتصال مباشر مع السفن . على أنه يتعين نتيجة لرفض السفن الاستجابة ، ممارسة التقييدات واستخدام جميع الوسائل المتاحة لإيقاف السفن . وفي هذا السياق قامت سفينتان من سفن الحدود (هما زورق مدفعي آلي وزورق من زوارق خفر الحدود) بالاشتراك مع زورق آلي تابع لمكتب رئيس الميناء وطائرات هليكوبتر تابعة للشرطة باعتراض سبيل كل من القواطر على حدة وأمرتها بالتوقف سواء بإشارات صوتية أو ضوئية . وقد دارت زوارق خفر الحدود حول كل من القوافل وقامـــت طائرات الهليكوبتر برصـــد المنطقة . ولكن القواطر لم تتوقف وواصلت رحلتها باتجاه أعالي النهر .

١٢ - كذلك اعترضت سلطات الحدود السفينتين اليوغوسلافيتين كايماكالان وكومانوفو وأمرتهما بالتوقف ولكنهما لم تستجيبان للأمر . بعد ذلك قام زورق آخر تابع لسلطات الحدود بأمر السفينتين مرة أخرى بالتوقف ولكنهما تجاهلتا جميع الإشارات والتحذيرات وواصلتا طريقهما .

١٣ - وعلى الشكل نفسه اعترضت طائرة هليكوبتر تابعة للشرطة وزورق من زوارق خفر الحدود سبيل القاطرة فيليبيتس ومعها عشرة من الصنادل ، وأمرتها بالتوقف ، وقام الزورق بالدوران حول القافلة . على أن قافلة فيليبيتس عمدت على النور الى تعريض قوارب خفر الحدود للخطر بالاقتراب منها اقترابا شديدا .

١٤ - وكان قباطنة السفن اليوغوسلافية أثناء وجود هذه السفن في ميناء برايلا ، قد هددوا بإشعال النار فيها وبسكب كامل الحمولة النفطية في نهر الدانوب في حال استخدام القوة ضدها . ومن شأن سكب النفط أو إشعاله أن يؤدي الى كارثة بيئية كبرى تؤثر بصورة خطيرة على النظام الايكولوجي في القطاعات الدنيا من نهر الدانوب بما في ذلك دلتا الدانوب . إضافة لذلك ونظرا لأن المدن والموانىء والمستوطنات الرئيسية على طول نهر الدانوب تستخدم مياه النهر ، فإن هذا يعني أن حوالي ١٠ في المائة من سكان

رومانيا سيتعرضون لخطر عدم الحصول على مياه الشرب بل وعلى المياه عموما . ولا يوجد لدى أي من هذه المستوطنات وسائل لمكافحة التلوث الذي يمكن أن تسببه المنتجات النفطية .

١٥ - وعلى طول القطاع الروماني البلغاري من الدانوب ، اتخذت التدابير الرامية لوقف القوافل اليوغوسلافية بالتعاون مع السلطات البلغارية . وقد استخدمت في هذه الأعمال زوارق خفر الحدود وطائرات الهليكوبتر كما ذكرنا أعلاه . وقد شارك في جانب من هذه الأعمال كل من بعثة المساعدة المعنية بالجزاءات والمراقبين الدوليين القادمين من بلدان الرابطة الأوروبية وبلدان مؤتمر الأمن والتعاون في أوروبا والموجودين حاليا في رومانيا وبلغاريا .

١٦ - لقد اتخذت التدابير التي اتبعتها السلطات الرومانية طابعا تقييديا . فقد تجاوزت بكثير الوسائل المتعلقة بمراقبة الحركة النهرية والمسموح بها بموجب القواعد الدولية . وعلى هذا الشكل تدخل هذه الخطوات التقييدية بكل وضوح في إطار قرارات مجلس الأمن ذات الصلة والمتعلقة باستخدام القوة . وقد بقيت هذه التدابير في إطار الحدود التي وضعتها قرارات مجلس الأمن هذه لحماية الأرواح البشرية وتفادي اصابة الممتلكات بأضرار كبرى أو لا يمكن تعويضها .

١٧ - وفي ٢٦ كانون الثاني/يناير ، قام رئيس رومانيا ببحث الحالة الخطيرة الناشئة في منطقة نهر الدانوب وناقشت الحكومة المسألة مرتين اثنتين في ٢٧ و ٢٩ كانون الثاني/يناير ١٩٩٣ . وفي ٢٧ كانون الثاني/يناير ، أصدرت الحكومة بيانا خاصا حول هذا الموضوع .

١٨ - وطوال تلك الفترة ، أبقت الحكومة الرومانية مجلس الأمن علما بهذه التطورات ، وفي ٢٨ كانون الثاني/يناير صدر بيان رئاسي في هذا الخصوص . كذلك اتخذت خطوات تتعلق بالسلطات اليوغوسلافية التي قالت إنها تجد أن من المستحيل الاتصال عن طريق اللآسلكي بالسفن وليس لديها أي وسيلة للتأثير على قباطنة السفن بأي شكل كان .

١٩ - وعلى الرغم من جميع التدابير التي اتخذتها السلطات الرومانية ، واصلت القوافل اليوغوسلافية سلسلة انتهاكاتها وتجاهلت التحذيرات التي وجهت اليها مرارا وتكرارا وعرضت زوارق خفر الحدود ، فضلا عن السفن الأخرى في نهر الدانوب ، للخطر وتمكنت من الوصول الى القطاع اليوغوسلافي من نهر الدانوب (وصلت القافلة الأخيرة صباح يوم ٣٠ كانون الثاني/يناير) .

٢٠ - ومنذ صباح يوم ٣٠ كانون الثاني/يناير ١٩٩٣ ، لم يعد في القطاع الروماني من نهر الدانوب أية قافلة تبحر تحت العلم اليوغوسلافي . على أنه تم ابلاغ السلطات الرومانية بأنه يوجد في ميناء ريني الأوكراني عدد كبير من القواطر والصنادل المحملة بالمنتجات النفطية وقد تحاول الابحار الى أعالي النهر باتجاه يوغوسلافيا في أية لحظة . وقد طلبت وزارة الخارجية الرومانية عقد اجتماع طارئ مع وزارة الخارجية الأوكرانية لدراسة هذه المسألة .

## رابعا - تدابير واجراءات أخرى

٢١ - ستتخذ حكومة رومانيا خطوات أخرى لضمان التنفيذ الصارم للحظر الذي فرضه مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة وستلجأ لجميع الوسائل الممكنة بما في ذلك التدابير التقييدية امتثالا لأحكام قرارات مجلس الأمن ذات الصلة .

٢٢ - ومراعاة لأن انتهاكات الحظر على نهر الدانوب تبدأ خارج رومانيا ، فإن الحكومة الرومانية تطلب الى مجلس الأمن اتخاذ تدابير حازمة تبدأ مباشرة في المصدر وتستهدف منع الصنادل المحملة بالنفط والموجودة حاليا في مينائي ريني أو إزماعيل أو غيرهما من الأماكن ، ووقف حركة المرور المتجهة الى يوغوسلافيا .

٢٣ - وبغية تنفيذ التدابير التي أقرت حتى الآن وتوسيع نطاقها ، تعلن حكومة رومانيا استعدادها لقبول وجود للأمم المتحدة في منطقة الوصل بين رومانيا وأوكرانيا على نهر الدانوب نظرا لأن السفن التي تخرق الحظر تأتي من هذه الجهة ، وهي تقترح ذلك على مجلس الأمن .

٢٤ - وتكرر حكومة رومانيا التأكيد على طلبها للمساعدة الدولية ، أي الزوارق الآلية السريعة ووسائل الاتصال اللازمة لاعتراض سبيل السفن التي تخرق الحظر ووقفها . فهذه المساعدة الدولية لم تأت بعد . إن القوافل اليوغوسلافية الخمس بدت وكأنها حصون منيعة حقيقية طافية كيانها قواطر محاطة بعدد كبير من الصنادل المحملة بالمنتجات النفطية . وتطلب الحكومة الرومانية المساعدة التقنية من حيث الوسائل والخبرة نظرا لأن هذه هي المرة الأولى التي يضطر فيها الاختصاصيون الرومانيون للتصدي لحالة من هذا القبيل .

٢٥ - ونظرا لما يحتمل من اصطدامات أو غير ذلك من أعمال متعمدة ، فإن أحد المشاغل الرئيسية لدى الحكومة إنما يكمن في تفادي الخطر المحتمل المتمثل بالتلوث النفطي لمياه الدانوب (يوجد حاليا في عديد من الموانئ الرومانية ثمانية صنادل ترفع العلم اليوغوسلافي أو غيره من الأعلام الأجنبية وتحتجزها السلطات القانونية في الوقت الحاضر) . ونتيجة لذلك فإن الحكومة تطلب توفير المساعدة الانسانية لمنع التلوث في حالات الطوارئ ولاستصلاح البيئة وتصفية المياه إذا نشأت الحاجة لذلك .

- - - - -